



<http://doi.org/10.36582/j.Alkuno.2024.10.07>

Al-Kunooze University College

Journal homepage: <http://journals.kunoozu.edu.iq/1/archive> &
<http://www.iasj.net>



**التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة
متطلبات التحول الرقمي وتحديات التطبيق والدور المرتقب في الاقتصاد العراقي**
**Financial technology and sustainable development Digital
transformation requirements, application challenges and the
expected role in the Iraqi economy.**

وحيدة جبر خلف المنشهد¹، صادق طعمة خلف البهادلي²

1: قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق

2: قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق

Email: mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

ينطلق البحث من تساؤل مفاده كيف يمكن للاستثمار في التكنولوجيا المالية في ظل الاقتصاد الرقمي أن يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة ويساهم في دعم عمل المصارف في العراق ، وهذا يتطلب التعرف على الخصائص والركائز العامة التي تقوم عليها التكنولوجيا المالية ، وكيف يمكن لها أن تساهم في توفير البنية العلمية والتكنولوجية في العراق من أجل أن تصبح هذه التقنية معززة لتقدم ونمو عمل المصارف لتكون مولدة للنمو والتنمية الاقتصادية وتصبح لها دور مرتقب لمواجهة صناعة المستقبل المصرفية ومواجهة القضايا التنموية التي يحتاجها العراق لزيادة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي .

الكلمات الافتتاحية : التكنولوجيا المالية ، التنمية المستدامة ، متطلبات التحول الرقمي ، الجهاز المصرفي ، الناتج المحلي الإجمالي .

Abstract

The research stems from the question of how can investment in financial technology in light of the digital economy contribute to sustainable economic development and support the work of banks in Iraq, this requires identifying the characteristics and general pillars upon which financial technology is based, and how it can contribute to providing the scientific and technological infrastructure Scientific and technological in Iraq for this technology to become a booster for the progress and growth of the work of banks to be a generator of growth and economic development and to have a prospective role to confront the future banking industry and face the development issues that Iraq needs to increase the banking sector's contribution to the gross domestic product

Keywords Financial technology, sustainable development, digital transformation requirements, banking system, gross domestic product GDP

المقدمة

ان خطوات الاسراع بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد المعتمد على الذكاء الصناعي انطلقت، وكان من أهم سماته صناعة التكنولوجيا المالية ، والخدمات المالية والمصرفية وادواتها الحديثة والجديدة ، بالإضافة الى انتشار واسع " للعمليات الرقمية ، لذا فان تجربة " التكنولوجيا المالية " في عمل المصارف مع الارباح اللافتة للانتباه وتوفير فرص العمل للقطاع الخاص يستلزم التوقف عندها وضرورة دراستها والبحث فيها لاسيما في ظل نجاحها ونزوحها نحو منطقة الشرق الأوسط ومنطقتنا العربية ، ومحاولة فهمها والتأكد من امكانية التطبيق لها في القطاع المصرفي الذي يحتاج الى هذه التقنية ، فقد تكون جزء من حل الازمة في الاقتصاد العراقي الذي يتعرض للآزمات نتيجة الاعتماد المفرط على القطاع الحيوي النفطي ، اذ ان العالم مقبل على ثورة في التكنولوجيا المالية والمصرفية فهذه الثورة الرقمية كفيلة بتوفير فرص أعظم للانتفاع من هذا التطور الكبير في الصناعة المالية والمصرفية والاتصال الإلكتروني لتحقيق مختلف الأغراض الاقتصادية ولكن هذا التغير لا يخلو من المعوقات والمخاطر.

لذا سيتناول البحث دراسة متطلبات التحول الرقمي الى مجتمع التكنولوجيا المالية واهم تحديات التطبيق لهذه التكنولوجيا ، والسؤال المطروح ؟ هل أن الاقتصاد العراقي له القدرة على تجاوز " مخاطر التكنولوجيا المالية " ، على الرغم من الفوائد العديدة التي تحققها، وهل هناك امكانية لتسهيل العديد من العمليات المعقدة التي لا تخلو من مخاطر التعرض للاحتيال والنصب والتهديد بعدم الاستقرار المالي، او مشكلة تمويل الارهاب وعمليات غسيل الاموال، وتلك المخاطر كفيلة بأن تقلل من الثقة في استخدام تلك التكنولوجيا ، بالتالي كيف يتم تجاوز هذه التحديات من اجل دور مرتقب للاقتصاد العراقي والتنمية المستدامة .

مشكلة البحث

لا تبتعد مشكلة البحث عن مشكلة القطاع المصرفي التقليدي في العراق الذي لا يواكب الكثير من التطورات وتغيرات واحداث " الاقتصاد العالمي " الذي يتجه نحو " الاقتصاد الذكي " مجتمعات تستخدم (الذكاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الدفع الالكتروني) ، لذا فان هناك حاجة لنقل هذه التقنية الى القطاع المصرفي العراقي ، لا سيما ان هناك ان هناك توجه واضح للبنك المركزي العراقي للانتفاع من التكنولوجيا الحديثة في قطاع المدفوعات والتمويل والاستثمار ، لكن هذا الامر ليس بالأمر السهل لذا يبرز سؤال مهم ، هل ان القطاع المصرفي في العراق قادر على توفير أدوات عمل التكنولوجيا المالية لتوفير أسباب نجاح هذه التقنية المهمة لزيادة مساهمة القطاع المصرفي العراقي في الناتج المحلي الإجمالي ، وهل ان التكنولوجيا المالية بمفهومها الحديث قادرة على تحقيق عمليات التنمية المستدامة .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تطلع به التكنولوجيا المالية في استعمال الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي وتقليل التكاليف والوقت في تقديم هذه الخدمات ، الامر الذي يؤدي الى فوائد في مجال التنمية المستدامة والذي يتحقق بفضل استخدام الخدمات المصرفية الرقمية مما يجعل منها وسيلة ذات مساهمة بالغة الأهمية في (زيادة الارباح والنمو الاقتصادي والانتفاع من الخدمات المصرفية الالكترونية) ، كما تستمد أهمية الموضوع من أهمية ودور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد ، من خلال الوسائل التي تساعد هذا القطاع على تحقيق خاصية الوصول الى مختلف الفئات الاجتماعية وهي الابتكارات التي تقدمها التكنولوجيا المالية التي تحقق للمصارف العراقية إمكانية الوصول الى فئات غير مخدومة مصرفيا من خلال فتح المنافذ الالكترونية لتقديم مختلف الخدمات المصرفية .

فرضة البحث

هناك إمكانية لتطبيق " التكنولوجيا المالية " في العراق ، ذلك انها تمثل رؤية جديدة في شكل وآليات تقديم الخدمات المصرفية في اغلب المجالات الاقتصادية، وبالتالي يجعل منها وسيلة ذات ذات اهمية بالغة في زيادة مساهمة القطاع المصرفي العراقي في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية المستدامة .

اهداف البحث

يهدف البحث التعرف على ما يأتي :

- 1- مفهوم التكنولوجيا المالية والتطور في الخدمات المصرفية المستندة على الدفع الالكتروني والهاتف النقال ، وبيان دور واهمية التكنولوجيا المالية في التعاملات المصرفية وتحقيق التنمية المستدامة
- 2- دوافع العمل بالتكنولوجيا المالية وتشخيص العوائق الرئيسة التي توجه عملها في المصارف لاسيما العراقية منها ، ومتطلبات التحول الى العمل بهذه التقنية الحديثة .
- 3- كيف يمكن التغلب على هذه العوائق والتحديات لغرض الانتفاع من عمل التكنولوجيا المالية ، مع تحديات التطبيق في القطاع المصرفي العراقي .
- 4- ما هو الدور المرتقب لاستخدام التكنولوجيا المالية في التنمية الاقتصادية وتطوير البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المصرفية في العراق.
- 5- البحث في الاحتياجات الضرورية لإطلاق هذه الامكانيات ، وماهي الحلول والمنافع التي تقدمها تقنية التكنولوجيا المالية للبلدان النامية لاسيما العراق.
- 6- اجراءات البنك المركزي العراقي لتوفير البيئة الملائمة لعمل التكنولوجيا المالية والتحول الى الاقتصاد الغير نقدي ، المعتمد على وسائل الدفع الالكترونية .

منهجية البحث

من اجل البحث في المشكلة واختيار الفرضية وصولا الى الأهداف ، اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي لتكوين اطار نظري للبحث من خلال جمع المعلومات والبيانات عن ادبيات التكنولوجيا المالية ، مع تحليل الاشكال والبيانات وتفسيرها من اجل توضيح التوجهات العالمية والعربية

هيكلية البحث

جاء البحث في ثلاثة مباحث ، خصص المبحث الأول للتعرف على مفهوم واهمية التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالتنمية المستدامة ، اما المبحث الثاني : تناول التوجهات العالمية والعربية للتكنولوجيا المالية ، فيما اختص المبحث الثالث بالعراق من خلال تحديد متطلبات وتحديات التحول للتكنولوجيا المالية والدور المرتقب في الاقتصاد العراقي .

المبحث الأول

مفهوم واهمية التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

المطلب الأول : مفهوم وأهمية التكنولوجيا المالية

أولا : مفهوم التكنولوجيا المالية

هي مصطلح يضم " الجانب التكنولوجي " مع " الجانب المالي " ، مما ولد مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما اسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من (شبكات اتصالات وهواتف ذكية نقالة و تجارة رقمية الإلكترونية)

، بالإضافة الى ما يحوي من " عملات رقمية مشفرة " ، اذ تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية فأصبحت تقدم من طرف شركات تنتفع وتستغل التكنولوجيا في قطاع الخدمات المالية وقطاع المدفوعات ¹. كما يمكن تعريفها بانها " الابتكارات المالية " ، التي باستطاعتها أن تنتج نماذج وتطبيقات وعمليات ومنتجات مالية ومصرفية جديدة ، لها تأثير واضح على الأسواق المالية والمؤسسات وتقديم الخدمات المالية والمصرفية ، وتتميز هذه التكنولوجيا (بانها أسرع وارخص واسهل ، ويمكن لعدد أكبر من الافراد والمؤسسات الوصول اليها ، وهذه التقنية توصف بانها حقبة جديدة من التمويل الرقمي حول العالم الذي يمتد من تطبيق " الذكاء الاصطناعي " ، و " التعلم الآلي " ، الى استخدام البيانات الكبرى ، وتعد التكنولوجيا المالية احدى تطبيقات " الاقتصاد التشاركي " ، الذي يعرف بانه (مجموعة أسواق العرض والطلب على السلع والخدمات المالية والمصرفية ، من خلال تطبيق المنصات الرقمية والالكترونية لتحقيق التواصل بين مقدمي السلع والخدمات والمستهلكين ومن ثم تحريك النشاط الاقتصادي والتجاري بناء على الطلب الكلي ² . كما عرفت التكنولوجيا المالية (بانها التقنية والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب التقليدية عند تقديم الخدمات المالية وتعد صناعة ناشئة تستخدم لتحسين الأنشطة في مجال التمويل ، وعرفت أيضا (بانها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية ، وهي ارخص واسهل ويمكن لعدد اكبر من الافراد والمؤسسات والشركات الوصول اليها³.

وفي ضوء ذلك يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بانها قدرة القطاع المصرفي العراقي على توظيف الوسائل التكنولوجية لتقديم الخدمات المالية والمصرفية بما يضمن المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية المستدامة وتقديم خدمات ذات جودة عالية والوصول الى المناطق المحرومة من الخدمات المالية والمصرفية.

ثانيا: أهمية التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا المالية بما يأتي ⁴:

1. التكنولوجيا المالية تعني خيارات وبدائل متعددة للمستهلكين لكيفية إدارة أموالهم و ثرواتهم وموجوداتهم ، وللمستخدم الحق في اختيار البدائل والطريقة والالية المناسبة لإدارة امواله وتجارته الخاصة ، كما قدمت التكنولوجيا حولا جديدة ، اذ تعد التطبيقات التقليدية بطيئة ومكلفة وليست آمنة في اغلب الأحوال ، فيما الحلول الجديدة ، المبنية على السحابية ، والمنصات الرقمية جاءت لتعالج أوجه القصور في الوسائل القديمة لاسيما في وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية ، مما يحسن نمذجة مخاطر الائتمان ويسمح بالاقتراض للمقترضين الجدد ، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
2. تتيح تقنية التكنولوجيا المالية التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي والهوية والأمن السيبرالي ونماذج جديدة من إدارة مخاطر الائتمان والاقتراض للأفراد والمؤسسات والمنظمين ، فضلا عن الاعتماد على المنصات الرقمية وتطبيقات

¹.Wahiba Abdul Rahim, Middle East and North Africa financial technology companies, Global Journal of Economics and Business ,, VoI .3,NO .1 .2018 ,P,30.

² . د. ريهام احمد ممدوح حسين ، اثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، اكااديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، 2020 ، ص 473.

³ مصطفى سلام عبد الرضا ، و حيدر محمد كريم ، و سنان عبدالله حرجان ، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي ، المعهد التقني المسيب ، جامعة الفرات الأوسط التقنية ، كلية الامام الكاظم عليه السلام ، للعلوم الإسلامية ، قسم المالية والمصرفية ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، مجلة جامعة جيهان، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، أربيل ، العراق ، 2020 ، ص 13 .

⁴ . د. ريهام احمد ممدوح حسين ، اثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية ، مصدر سابق 473.

- المحمول للتواصل بين " الأطراف الثلاثة " ، (شركات التواصل الرقمي ، والعاملين لحسابهم الخاص والمستهلكين) .
3. الفرصة الحقيقية التي تقدمها التكنولوجيا المالية هي تطوير النظام المالي والمصرفي بأكمله ، الذي يلبي احتياجات كل من الافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة بالتالي يحقق الشمول المالي على نطاق واسع ، وهذا يوسع نطاق عمل المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من اجل الوصول الى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية او النائية الذين لا تصلهم الخدمات المالية والمصرفية
4. تبرز أهمية التكنولوجيا المالية في خدمة المستفيدين من خلال منتجاتها وخدماتها المالية الحديثة وانها تقدم تقنيات كبيرة للمصارف وتساهم في تمويل المؤسسات المختلفة وأسواق راس المال فضلا عن تحليل البيانات والقوائم المالية والمدفوعات وإدارة الزبائن لأموالهم .
5. للتكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد من خلال تمكين الافراد والمؤسسات من الوصول الى الأدوات المالية كالتسهيلات الائتمانية ، وتغطي مجموعة من الخدمات المالية مثل عمليات التمويل الجماعي ، وحلول الدفع عبر الهاتف ، والتحويلات المالية والمصرفية الدولية ، وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية من خلال شبكة المعلومات الدولية " الانترنت " ، والتي عجزت المصارف التقليدية عن تقديمها ، لعدد كبير من المتعاملين .
6. تسعى التكنولوجيا المالية الى تحقيق " تكلفة اقل " ، بالتالي يسمح لعدد اكبر من المستخدمين للوصول الى الخدمات المالية والخاصة للشركات والافراد غير المخدمين مصرفيا ، كما تسعى الى تحقيق خصوصية اكثر للزبائن ، وسرعة اعلى لإنجاز الإجراءات والعمليات التجارية المصرفية ، وانتشار أوسع ومقارنة افضل بين المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المقدمة من قبيل المؤسسات المالية والمصرفية .⁵
- المطلب الثاني**

التكنولوجيا المالية وفرص تعزيز اهداف التنمية المستدامة

لاشك ان هناك علاقة ودور للتكنولوجيا المالية كتنجربة مالية حديثة في القطاع المصرفي ودورها في تمكين هذا القطاع من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من اقتناء " الخدمات الالكترونية " والاستفادة منها في تلبية حاجاتهم ، اذ ان الثورة التكنولوجية عكست بضلالها على جميع القطاعات الاقتصادية والتي بدورها انتجت جملة من الأدوات المالية التي ساهمت في تطوير الصناعة المصرفية ، وبفضل الانتشار الواسع للتكنولوجيا أصبحت جزءا أساسيا من حياة الانسان ، هذا الواقع دفع المصارف الى الاستفادة من التقنية وتوظيف ابتكارات ووسائل وتطبيقات حديثة⁶ . وقد شهد مفهوم التنمية المستدامة تطورا تدريجيا ويظهر ذلك من خلال تتبع تقارير التنمية البشرية ، اذ تجاوزت التنمية المستدامة المفهوم الاقتصادي المرتكز على أساس الزيادة الكمية في الدخل الى مفهوم دولي مجتمعي شامل وديناميكي يضع الافراد في مركز العملية التنموية ، وان البشر هم الثروة الحقيقية ، اذ انها التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة والمكاملة والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة وهي عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات ، بالتالي نجد ان مفهوم التنمية المستدامة يركز على استثمار الموارد الطبيعية وعدم الهدر في هذه الموارد وفيما يخص القطاع المصرفي يمكن ان يحقق التنمية المستدامة من خلال دعم المشاريع الاستثمارية التي تنمي الجانب البيئي وتحافظ على الموارد ، ودعم المشاريع والنشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة واقل قدر ممكن من الاضرار والإساءة الى البيئة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، في تحقيق

⁵. Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends in the Financial Services Sector, op.cit, 2017, p.45

⁶. مصطفى سلام عبد الرضا ، و حيدر محمد كريم ، و سنان عبدالله حرجان ، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مصدر سابق ، ص 5 .

النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الدخل القومي والفردى وكذلك زيادة الناتج القومي وحسن استغلال المواد المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج والمنافع بأعلى جودة وأقل تكلفة وأقل وقت ممكن ، وربط تقنية التكنولوجيا المالية الحديثة بطرقها والياتها ووسائلها الالكترونية بأهداف المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل تحقيق التحول السريع والمفيد في الوسائل الالكترونية والقاعدة التكنولوجية من أجل تحقيق الهدف الاسمى (توفير مقومات الرفاه الإنسانى بأفضل نوعية وأفضل حياة ، مع تحسين نوعية علاقات العمل والإنتاج والخدمات المالية والمصرفية ⁷.

ويتضح ذلك من خلال مساهمة التكنولوجيا المالية في قطاعات أهمها كما يأتي ⁸:

- 1- قطاع المدفوعات : تقدم التكنولوجيا المالية في هذا القطاع الأكثر تقدماً ، خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر " شبكة المعلومات الدولية " ، (الانترنت) ، والأجهزة المحمولة فضلاً عن ذلك المحافظ الالكترونية .
- 2- قطاع التمويل الشخصي : من خلال الخدمات التقنية التي توفرها قاعدة " بيانات الزبون " ، يتم رصد (الانفاق ، والادخار ، والائتمان) ، وجميع الالتزامات الضريبية .
- 3- قطاع الإقراض : يشمل مؤسسات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير الأموال بين المدخرين والمستثمرين والإقراض المباشر ومنصات مقارنة للقروض.

المبحث الثاني

التوجهات العالمية والعربية للتكنولوجيا المالية

في ضوء التطورات المتسارعة فرضت التكنولوجيا المالية نفسها في الآونة الأخيرة بقوة على الساحة المالية والمصرفية ، لما تمثله هذه التقنية الحديثة من فرص للنمو وتحقيق الأرباح على المستوى العالمي والمحلي من خلال تنويع النشاط الاقتصادي ، وإتاحة الفرص لأنواع جديدة من المنتجات والأدوات المالية ، إذ تمتلك التكنولوجيا المالية القدرة على تقديم حلول للكثير من المشاكل القائمة التي يسعى جميع الأطراف إلى حلها من خلال تقنية البلوك تشين والعملات المشفرة والية " العقود الذكية " ، التي تمثل نموذجاً جديداً في التعاملات بين الأفراد والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهو ما يسهل الوصول إلى الطبقات التي لا تصلها الخدمات المالية والمصرفية .

المطلب الأول : اتجاهات التكنولوجيا المالية في العالم

حققت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية نمواً سريعاً ، إذ ارتفعت قيمتها بما يزيد عن عشرة أضعاف في المدة (2012- 2018) ، وبلغ حجم الاستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا المالية حوالي (112 مليار دولار) في عام 2018 بنسبة ارتفاع وصلت إلى 120% مقارنة بالعام 2017 ، والذي بلغ فيه حجم التمويل والاستثمار (50.8) مليار دولار أمريكي ⁹.

على المستوى العالمي ، لوحظ ظهور العديد من مجالات الاستثمار الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية يتصدرها المصارف الرقمية المنافسة ومشاريع شركات التكنولوجيا الكبرى ، وارتفع إجمالي التمويل خلال بعد عام 2018 كما يوضح ذلك المخطط (1).

⁷. فتيحة ، جيلوي ، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، مجلد 2 ، عدد 11 ، القاهرة ، 2020 ، ص 23 .

⁸. تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، توجهات قطاع الخدمات المالية ، 2019 .

⁹. اتحاد المصارف العربية ، إدارة الأبحاث والدراسات ، التكنولوجيا المالية ، التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي ، التكنولوجيا المالية التطور الرقمي العدد 467 ، 2020 ، ص 34 .

المخطط (1)

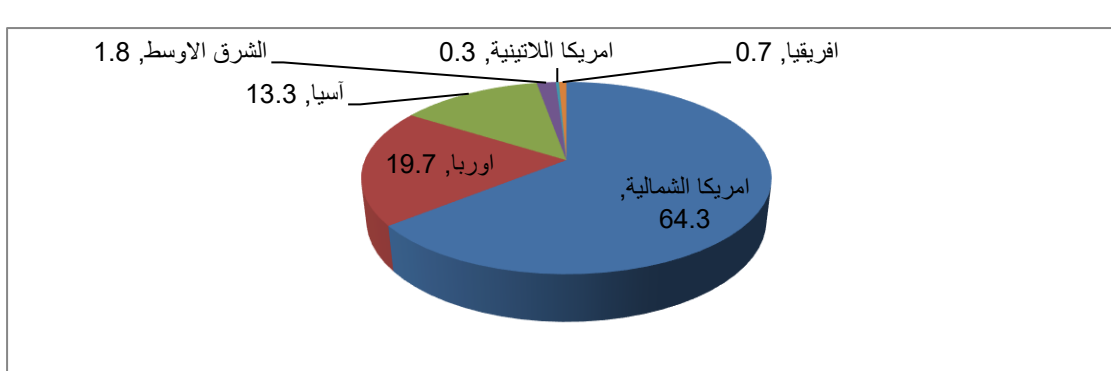
اجمالي التمويل المقدم للعمل بتقنية التكنولوجيا المالية في المصارف الرقمية .

البرازيل	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	المانيا
اجمالي التمويل	اجمالي التمويل	اجمالي التمويل	اجمالي التمويل
1.1 مليار دولار	336 مليار دولار	309 ملايين دولار	683 مليون دولار
عدد الحسابات	عدد الحسابات	عدد الحسابات	عدد الحسابات
12 مليون	6 مليون	4 ملايين	3.5 مليون
مستثمرون مختارون	مستثمرون مختارون	مستثمرون مختارون	مستثمرون مختارون

المصدر : المركز المالي الدولي في دبي ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، منصة الشركات الناشئة " ماجنيت " ، سوق أبو ظبي العالمي ، 2019 ، ص 15 .

وتشكل قطاعات حلول الدفع والاقراض الجانب الأكبر من الاستثمارات في التكنولوجيا المالية ، وتصل النسبة في مجالي الدفع والاقراض الى (50% و 30%) ، ومع هذا لاتزال المعاملات النقدية هي المهيمنة وتظل التكنولوجيا المالية قناة صغيرة نسبيا لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل ، ولاتزال الاستثمارات في التكنولوجيا المالية محدودة لكنها تركز على حلول الدفع الإلكتروني (المحافظ الإلكترونية المحمولة والعملات المشفرة)¹⁰ .

شكل (1) حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بحسب الجغرافية



المصدر : إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، التكنولوجيا المالية / اطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى ، آفاق الاقتصاد الإقليمي ، 2019 ، ص 5.

¹⁰ . إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، التكنولوجيا المالية / اطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى ، آفاق الاقتصاد الإقليمي ، 2019 ، ص 7.

المطلب الثاني

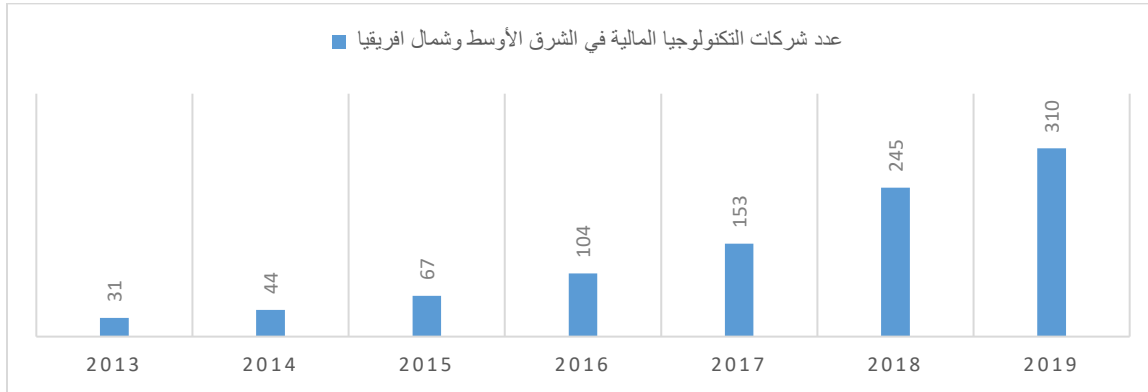
الاتجاهات العامة وخصائص التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية

يتسارع التحول نحو رقمنة " الخدمات المالية " بوتيرة غير مسبوقة ، ويشمل ذلك خدمات المدفوعات والخدمات المصرفية والاستشارات المالية وأسواق رأس المال وقطاع التأمين ، كما تتسارع الخطوات نحو تنفيذ وتبني تطبيقات التكنولوجيا المالية عبر توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والخدمات السحابية ليعاد بذلك تشكيل مشهد الخدمات المالية فاسحا المجال امام تعزيز مستوى الابتكار وكفاءة الخدمات وزيادة الشمول المالي .

وفي ظل هذه التطورات سجل قطاع التكنولوجيا المالية نموا كبيرا وتكشف الاحصائيات ان الامارات العربية المتحدة هي نقطة الجذب الأكبر في المنطقة لمشاريع التكنولوجيا المالية اذ استحوذت على الحصة الأكبر في قيمة التمويلات الموجهة لهذه المشاريع واحتل قطاع التكنولوجيا المالية المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حيث الصفقات في عام 2018 وحتى عام 2019 ، اذ ان التركيبة السكانية في المنطقة العربية والدعم الحكومي بدفعات نحو نمو قطاع التكنولوجيا المالية ، علما ان وتعد خدمات المدفوعات والتحويلات أهم القطاعات الفرعية ضمن قطاع التكنولوجيا المالية وبلغ معدل النمو السنوي في عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة 39% ما يدل على اهتمام المستثمرين فيها ، وجاء (14%) من المستثمرين من خارج الشرق الأوسط وشمال افريقيا¹¹.

وبلغت قيمة الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا منذ عام 2015 نحو (237 مليون دولار) ، نفذت عبر 181 صفقة ، وقد كان عام 2017 عاما متميزا للاستثمار في مشروعات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية .

الشكل (2) عدد شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا



المصدر : المركز المالي الدولي في دبي ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، منصة الشركات الناشئة " ماجنيت " ، سوق أبو ظبي العالمي ، 2019 ، ص 25 .

وشهدت اطلاق استثمارات ضخمة ، وما يشجع ذلك هناك محركات رئيسة نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية منها التركيبة السكانية للمستهلكين ، اذ يزيد عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عن (300 مليون نسمة) في عام 2019، وهناك أكثر من (60 %) من سكان هذه المناطق دون سن الخامسة والعشرين ، مما جعلها سوقا كبيرة ومقصدا لشركات التكنولوجيا المالية ، وهناك 76% يتقنون بهذه الشركات ، فيما مواطني الامارات (83%) يبدون انفتاحهم على تبني حلول تكنولوجية مالية ، مع انتشار لخدمات الانترنت في دول مجلس الخليج العربي)

¹¹ . المركز المالي الدولي في دبي ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، منصة الشركات الناشئة " ماجنيت " ، سوق أبو ظبي العالمي ، 2019 ، ص 3 .

94%) ، وانتشار خدمات الدفع الالكتروني (76%) ، ويسيطر مستثمرون من المنطقة على اجمالي شركات التكنولوجيا المالية بنسبة وصلت (86%) .

اما فيما يخص نسبة المستجيبين المنفتحين على التعامل المالي مع شركات التكنولوجيا المالية نجد ان نسبة المستجيبين في دول الامارات العربية المتحدة على التعامل المالي مع تقنية التكنولوجيا المالية (83%) ، وهي اعلى نسبة من العديد من البلدان في جميع انحاء العالم ، وعند النظر الى اجمالي التمويل الممنوح لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة ، تصبح الاختلافات اكثر وضوحا اذ ستحوذ دولة الامارات على اكثر من (70%) من اجمالي التمويل في عام 2019 ، تليها مملكة البحرين (9%) ولبنان (9%) ، ولا تزال المصارف حتى اليوم هي المستثمر الرئيس في الخدمات المالية الرقمية ، وتتواجد 30 شركة في الامارات و17 شركة في مصر و15 في الأردن و8 في المغرب و6 في السعودية والكويت ، و3 في تونس و2 في الجزائر و1 في البحرين وعمان وقطر¹² .

المبحث الثالث

متطلبات وتحديات التحول الرقمي الى التكنولوجيا المالية والدور المرتقب للاقتصاد العراقي

بدأ العراق كغيره من البلدان منذ سنوات قليلة مضت في ادخال هذه التقنيات في " التعاملات المصرفية " ، المختلفة وبالأخص التحويلات الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني وأنظمة المقاصة الإلكترونية ، وتأتي التكنولوجيا المالية من المواضيع الحديثة في العمل المصرفي التي لها دور فاعل في تعزيز وتنشيط العمليات المصرفية بما يضمن تحقيق مبادئ التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد من أهم ركائز التنمية المستدامة .

المطلب الأول : متطلبات وتحديات تطبيق التكنولوجيا المالية في الاقتصاد العراقي

أولاً: متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في الاقتصاد العراقي

1. نحتاج الى بنية تحتية من القوانين الداعمة والسائدة مثل قانون الخدمات المصرفية الالكترونية وقانون التوقيع الالكتروني وغيرها من القوانين من اجل ان لا تشكل فجوة الثقة قيودا رئيسة امام عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية للحد من عدم اليقين واحتواء تكاليف المعاملات فضلا عن ذلك الاهتمام بجانب الترويج والتعليم الذكي ، علما ان هناك خوف من ارتفاع عدد الهجمات والتهكير على المصارف مع سرعة تطور طبيعة الجرائم الالكترونية وازديادها تعقيدا .
2. تحدي السياسات والقوانين وهذا التحدي يعود الى السياسات المتبعة عند الحكومة والسلطة التنفيذية والحاجة الى قوانين التوقيع الالكتروني وقانون تحفيز المبادلات التجارية الالكترونية وقوانين العملات المشفرة والرقمية ، والتعامل مع القوانين المالية بسبب القوانين الاضافية المفروضة على التكنولوجيا المالية وبالتالي أي منح لتراخيص عمل لأي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بمجرد تقديم خدماتها فمن المتوقع أنها ستعمل في نطاق ضيق .
3. رأس المال البشري ، وحوافز رواد الاعمال الالكترونية والحوافز للمستثمرين والعمالة الماهرة وثقافة ريادة الأعمال والخبراء في مجال الخدمات المالية والمصرفية والتحفيز على العمل بالشركات الناشئة
4. انخفاض عدد الحسابات المصرفية المفتوحة لدى المصارف اذ لم تصل الى المستوى المطلوب بالمقارنة مع الدول العربية ، فقد بلغت في عام 2018 (1253029) حسابا وهي تشكل نسبة (3.2%) الى اجمالي السكان ، في حين بلغ عدد البطاقات المصرفية المصدرة عام 2018 (1245261) بطاقة ، اذ تشكل (5.4%) الى عدد البالغين¹³ .

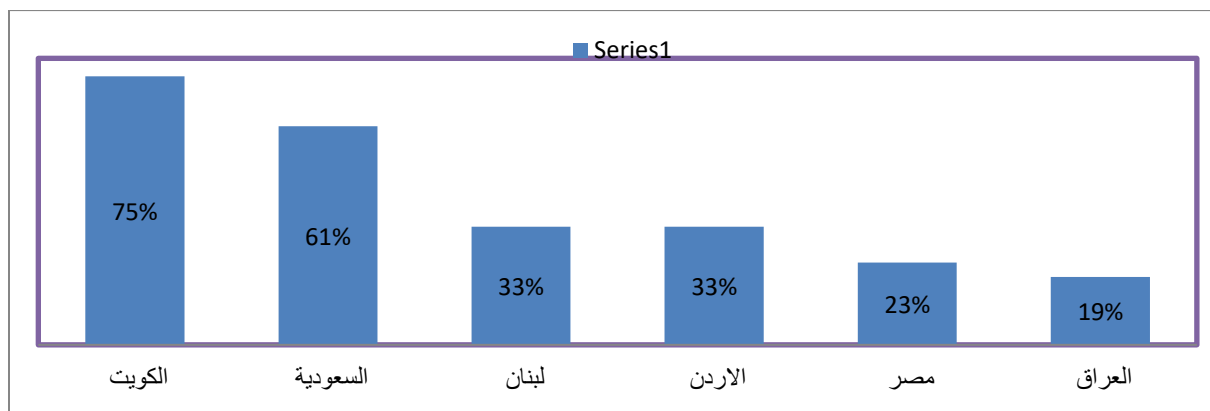
¹² . : المركز المالي الدولي في دبي ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، منصة الشركات الناشئة " ماجنيت " ، مصدر سابق ، ص 13

¹³ . البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2018 ، ص 111.

5. الانتشار الضعيف لخدمات الدفع الى عدد سكان العراق لكل (100000) نسمة ، اذ بلغت نسبة عدد ATM الى عدد السكان (100000) نسمة (2.37) ، اما POS فقد بلغت (5.54) ، ولكن ما زال هذا الانتشار في خدمات الدفع بسيطاً جداً¹⁴.

6. على الرغم من ان نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في العراق (19%) ، وهي نسبة جيدة لحدثة هذا النشاط فيه ، ولكن مازالت تمثل النسبة الاقل عندما نقارنها مع بعض البلدان العربية مما يتطلب العمل من قبل المؤسسات المالية لرفع هذه النسبة والتحول إلى استخدام خدمات الدفع الالكتروني . والمخطط (2) يوضح نسبة استخدام البالغين لوسيلة دفع الالكتروني لإجراء المعاملات المالية في بعض البلدان العربية .

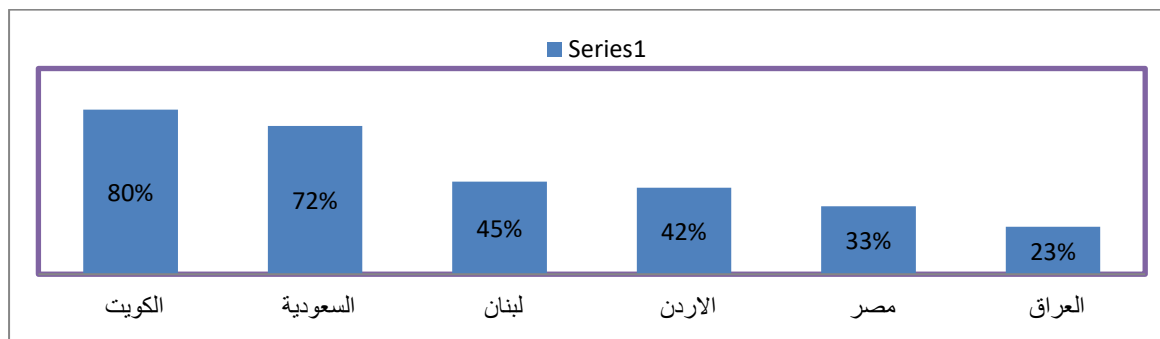
المخطط (2) نسبة البالغين الذين يستخدمون وسيلة دفع الالكتروني لإجراء المعاملات المالية في بعض البلدان العربية



المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2018 ، ص 14.
والمخطط (3) يبين نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في بعض البلدان العربية ، وعند مقارنة مؤشرات الشمول المالي لبعض البلدان العربية نلاحظ أن نسبة عدد البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية في العراق هي أقل نسبة بين دول المنطقة اذ بلغت (23%).

¹⁴. المصدر نفسه ، ص 109 .

المخطط (3) نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في بعض البلدان العربية

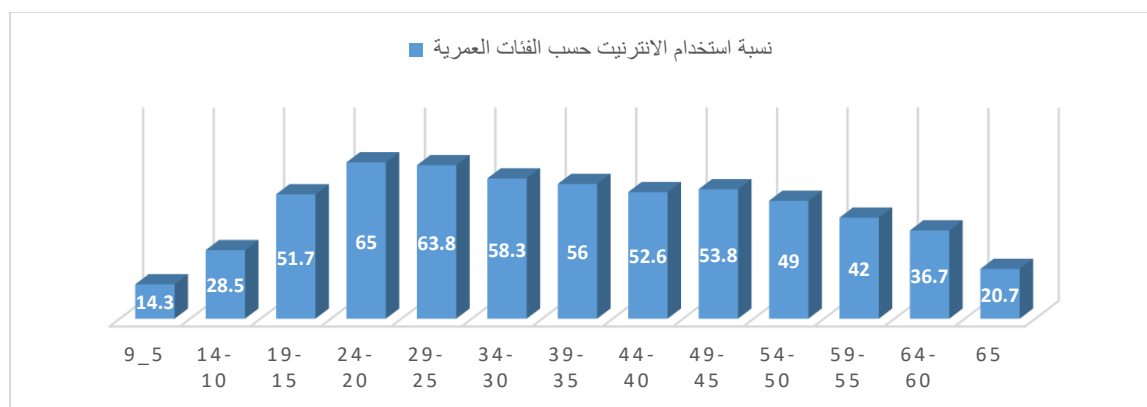


المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2018 ، ص 111.

وعليه فإن العراق يحتاج الى ثورة رقمية تعتمد على تبني استراتيجية المعرفة الرقمية والتحول الرقمي من خلال نشر ثقافة الوعي الرقمي وضرورة استخدام مختلف الأجهزة وتثقيف المجتمع بمختلف التقنيات وتطبيقات التكنولوجيا المالية ، والبدائية من المدرسة وضرورة استخدام مختبرات الحاسبة والمناهج العلمية وشرح فائدة التحول الرقمي وتثقيف المجتمع بضرورة واهمية المعرفة الرقمية ، لاسيما ان هناك اختلاف في الوصول وبشكل مستدام الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الانترنت والهواتف المحمولة وخدمات الأقمار الصناعية .

وبحسب المسح الذي أجرته وزارة التخطيط العراقية عن مقدار استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات ، اتضح بان نسبة الذين يستخدمون الانترنت 44% الذين أجريت عليهم الدراسة واختلفت مقدار استخدام الانترنت حسب الفئات العمرية وكما في الشكل (3) .

شكل (4) نسب استخدام الانترنت حسب الفئات العمرية



المصدر : منار العبيدي ، المعرفة الرقمية في العراق ، مؤسسة عراق المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والاستشارات الاقتصادية ، بغداد ، 2021 ، ص 15 .
ومن خلال المسح ذاته اتضح ان ¹⁵:

¹⁵. وزارة التخطيط العراقية ، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، 2021 ، ص 23 .

1. أكثر المهارات المستخدمة في الانترنت كانت الاتصال الهاتفي عبر الانترنت اذ بلغت (82%) تليها المشاركة في الشبكات الاجتماعية اذ بلغت (56%).
 2. اهم الأسباب للعزوف عن استخدام الانترنت ، هي عدم الحاجة اذ بلغت نسبة (61%) ، وبلغت عدم المعرفة بالانترنت (25%) ، فيما بلغت نسبة عدم المعرفة في كيفية استخدام الانترنت (24.8%) ، أما سبب العزوف نتيجة كلف الانترنت العالية بلغت (34%) .
 3. بلغت نسبة الاسر العراقية التي لا تمتلك " انترنت " ، في البيت (35%) ، من اجمالي الاسر التي شملتها الدراسة ، واختلفت النسب حسب المحافظات اذ حققت محافظة البصرة اقل النسب ، اذ بلغت (13.6%) ، بينما كانت اعلى النسب في محافظة الديوانية ، اذ بلغت 58.6% .
 4. أسباب عدم امتلاك الانترنت في المنزل ، تختلف هذه الأسباب الى الأجور عالية وبلغت نسبة تكاليف الخدمة (74%) ، اما نسبة تكاليف الأجهزة (68.9%) ، وفيما انعدام الحاجة الى الانترنت بلغت (66%) ، وكان انعدام المعرفة او المهارات اللازمة لاستخدام الانترنت والتي بلغت (55%) .
 5. التجارة الالكترونية تزايدت بشكل واضح من خلال نسب شراء المنتجات عبر الانترنت وتحديدًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، واختلفت المنتجات التي تم شرائها وحسب نوعها واحتلت الملابس ما نسبته 51% من مجمل المشتريات ثم السلع المنزلية بنسبة (14.4%) ، تليها مستحضرات التجميل بنسبة (9.8%) .
- ثانياً : التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية في العراق
- ان الفجوة التكنولوجية وصعوبة مواكبة الصناعة المصرفية التقليدية للتطور الحاصل في الخدمات المصرفية التي تعتمد على التكنولوجيا المالية في العراق يمثل تحدياً كبيراً للصناعة المصرفية بشكل عام ، اذ ان هناك تسارع كبير في التغيرات والتعقيد في الاحتياجات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات فهما كانت الخدمات المالية والمصرفية المقدمة للتجار وأصحاب المصالح التقليدية في الداخل العراقي لا يمكن التواصل مع العالم المتطور الا بأدوات ووسائل وتطبيقات حديثة اذ ان العالم لا ينتظر هذه الشعوب هي ماضية في تطورها ولا تنتظر من يتخلف عنها ، وعليه هناك حاجة حتمية للانتفاع من التكنولوجيا المالية للتواصل مع العالم .
- وتشكل هذه التقنية مصدر خطر محتمل اذا لم ننتهياً لها بالشكل الصحيح وتوفير البنية التحتية والقوانين الداعمة لعملها ، بالمقابل هي فرصة للصناعة المصرفية من اجل تطوير أنشطة الاعمال وتحويل الأموال وفتح افاق جديدة للنمو وتعزيز امن المعاملات اذ تساهم التكنولوجيا المالية في مساعدة المصارف في مزاولة عملياتها بطريقة اكثر اماناً ، وتواجه التكنولوجيا المالية عدة تحديات تختلف باختلاف المخاطر التي تنجم جراء تطبيقها ، والتي قد تؤثر على الأهداف الأساسية لأي نظام مالي بضمان استقراره وتحقيق نمو اقتصادي وضمان حقوق الزبائن الماليين ، وهناك مجموعة من التحديات تواجه عمل التكنولوجيا المالية في العراق وهي كما يلي¹⁶:
1. التحدي الرئيس الذي يواجه التكنولوجيا المالية يتمثل في خلق " بيئة تنسيقية " ، تضم المصارف ومقدمي الخدمات غير المصرفيين تحت اشراف وتنظيم مناسبين ، اذ ان ادخال التكنولوجيا الرقمية " المالية " ، يسمح بمطابقة غير مباشرة بين المقترضين والمستثمرين ، بالرغم من ان مهمة التمويل ليست بتلك البساطة والتكنولوجيا المالية ينبغي لها احترام " الاعتبارات التنظيمية " ، التي تفرضها السلطات التشريعية في هذا المجال .
 2. افتقار العملاء الى ما يكفي من المعرفة عن شركات التكنولوجيا المالية وعدم فهم الخدمات المتاحة مما يولد المخاوف المتعلقة بالأمان وبالتالي يفضل الزبائن المصارف كخيار الدفع عند الاستلام فضلاً عن أن هناك الكثير ممن لا يثقون بالدفع الالكتروني بالرغم من انتشار التجارة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية.
 3. تحديات سد الفجوة الرقمية من خلال حوسبة الجهات الحكومية ومعدل استخدام الأجهزة الذكية وتحسين البنية التحتية للانترنت، وتقليل كلف الاتصالات وتقنية المعلومات ، والتعليم الرقمي .

¹⁶ انظر في ذلك

- وزارة التخطيط العراقية ، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، 2021 ، ص 23 .
 - مصطفى سلام عبد الرضا ، وحيدر محمد كريم ، وسانن عبدالله حرجان ، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مصدر سابق ، ص 15 .

4. ضعف بيئة الاعمال ولا تزال هناك معوقات لدخول رأس المال الأجنبي نتيجة للوضع السياسي والأمني والفساد فضلا عن ذلك عدم مقدرة القطاع الخاص العراقي في الولوج الى هكذا مؤسسات تحتاج الى تقنيات عالية التكاليف ، كل يحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية الى الأسواق العراقية .
5. وجود تحديات جوهرية في العراق من أبرزها تقبل فكرة الاستثمار والمشاكل المتعلقة بتوظيف الكفاءات والمواهب المتميزة في مجال التكنولوجيا المالية فضلا عن اللوائح والتشريعات التي تضعها الجهات الحكومية والمؤسسات المشرفة على القطاع المالي.
6. تحدي الشمول المالي والكثافة المصرفية واستخدام التقنية الحديثة سواء في القطاع المصرفي أو المالي لاسيما وان 11% من البالغين هو من يملك حساباً مصرفياً و 89 % من البالغين لا يملكون حساباً مصرفياً وانما يتعاملون بالنقد في تسوية معاملاتهم التجارية وبراء الذمم كما وان زيادة العملة في التداول 59.5% مؤشر واضح عن تفضيل الأفراد تسوية معاملاتهم التجارية نقداً فضلاً عن انتشار ظاهرة الاكتناز .
7. ان نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM منخفضة في العراق مقارنة بالدول العربية لذلك فان الانتشار المصرفي على اساس عدد أجهزة الصراف الآلي وبطاقات كي كارت لكل 100 ألف نسمة من البالغين في العراق سجل نسب منخفضة جداً لم تتجاوز اربعة ماكنات للصراف الآلي لكل 100 ألف نسمة من البالغين ، في حين بلغت هذه النسبة (76) و (68) و (56) في كل من السعودية وقطر والكويت على التوالي .

المطلب الثاني : الدور المرتقب لتطبيق التكنولوجيا المالية في الاقتصاد العراقي

- شهدت التكنولوجيا المالية في العراق تحولاً كبيراً في الفترة الأخيرة، اذ سعت الحكومة العراقية لتقليل من حالات الفساد التي تواجه القطاع المالي مع السعي لمزيد من تطوير البنية التحتية الخاصة بالتكنولوجيا المالية بجانب دفع المواطنين الى استخدام عمليات الدفع الإلكتروني في العراق .
- أولاً : التكنولوجيا المالية في العراق ... أرقام وإحصائيات أساسية
1. يتطلع السوق العراقي للمزيد من التطور في جميع المجالات ومجال التكنولوجيا المالية تحديداً ، اذ ان متوسط عمر يبلغ 20 عاماً لمستخدمي التكنولوجيا المالية) ، ينذر بأن العديد من الشعب العراقي ممكن له التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وهذا ما تعكسه ارقام استخدام شبكات التواصل الاجتماعي .
 2. يبلغ عدد سكان العراق حوالي 39.75 مليون نسمة ، يستخدم منهم (50%) الانترنت ، كما يستخدم (50%) من السكان شبكات التواصل الاجتماعي منهم (17 مليون) من خلال الهواتف الذكية ، ويمتلك نحو (94%) ، من العراقيين هواتف ذكية وهي نسبة عالية تبشر بالعديد من المزايا¹⁷.
 3. البنية التحتية العراقية الخاصة بمجال الاتصالات حوالي (42) من اصل مقياس 100 نقطة ، وبلغ المؤشر العام للدول العراقية في مجال نمو وتطوير مجال الاتصالات نحو (47.5) من أصل مقياس 100 نقطة ، وذكرت المصادر الرسمية ان 49.73 من المستخدمين يستطيعون تحمل نفقات استخدام تطورات التكنولوجيا المالية في العراق يمتلك نحو (11%) من العراقيين حسابات بنكية منهم (2%) ، يمتلكون بطاقات ائتمانية بأنواعها ، ويستخدم حوالي (5%) من العراقيين تطبيقات التجارة الالكترونية اقلهم من الرجال¹⁸ .
 4. بالرغم من توجه الحكومة العراقية الى اتباع أساليب الدفع الرقمي (الإلكتروني) ، واحلال بطاقات الدفع الرقمية بدلا من الدفع النقدي ، الا ان تفعيل التكنولوجيا المالية في العراق لا يزال امامه طريق طويل من اجل ان يصل الى ما وصلت اليه (جمهورية مصر العربية ، والامارات العربية المتحدة ، ومؤخرا المملكة العربية السعودية) ، فلا يزال هناك العديد ممن لا يثقون بالتقنيات الحديثة ، لاسيما في القطاع المصرفي العراقي وذلك يعود للكثير من عمليات الفساد التي تنتشر باستمرار في وسائل الاعلام المختلفة .
 5. بدأ البنك المركزي العراقي خطواته الأولى نحو التحول إلى التعاملات المالية الالكترونية مثلما يحصل في دول العالم بعد تفعيل نظامي المقسم الوطني وتبادل المعلومات الائتمانية في ظل التحديات التي تواجه تنفيذ

¹⁷. وزارة التخطيط العراقية ، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، 2021 ، ص 25 .

¹⁸. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي والمصرفي ، 2019 ، ص 23 .

التعاملات المالية الالكترونية اذ أن نسبة العراقيين الذين يملكون حسابات مصرفية 11% فقط والأموال المكتنزة في المنازل تبلغ 37 تريليون دينار¹⁹.

ثانيا : مستقبل التكنولوجيا المالية والدور المرتقب في العراق

1. تعتمد الحكومة العراقية على عقد شراكات خارجية مع مؤسسات عملاقة تدفع قطاع التكنولوجيا المالية الى الامام ، وكذلك تدعم الحكومة لإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تطوير هذا المجال ، (International Smart Card) وقامت الشركة العالمية بعقد شراكة مع بنكين من البنوك الحكومية في العراق لتأسيس شركة لها فيها الأغلبية ب (70 %) ، وقامت من خلالها (ISM) بربط أنظمة الدفع في العراق بمعالجات " الدفع الخاصة " به ، وهي بالتأكيد خطوة قوية في اتجاه رقمنة " القطاع المالي " في العراق .
2. تأثير التكنولوجيا الرقمية على الاقتصاد ، خدمات الاتصالات تعزز النمو الاقتصادي و يتيح الاستخدام الواسع للإنترنت لدولة منتجة اقتصاديا ويمكن للمجتمع الانخراط في التسوق عبر الإنترنت الذي يقلل الكلفة والجهد والوقت .
3. صدر عن البنك المركزي العراقي ضوابط " حوكمة تقنيات المعلومات للقطاع المصرفي " ، تحت مسمى (ضوابط حوكمة تقنية المعلومات والذي يوضح حوكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها) ، والمبادئ التوجيهية لإدارة مخاطر تقنية المعلومات وأمن البيانات والأمن السيبراني ، لدى المؤسسات المنظمة في البنك المركزي وتم التعميم على المصارف والشركات التي تقدم خدمات الدفع الالكتروني²⁰.
4. قام البنك المركزي العراقي بأنشاء وتنفيذ نظام شركات خدمات الدفع الالكتروني ونظام تقارير الرقابة المصرفية الالكتروني ، وتنظيم عمل بطاقة الدفع الالكتروني مسبقا الدفع المرتبطة بالمحفظة الالكترونية ، ومشروع تطبيق برمجيات السيطرة والمراقبة الموحدة ، ونظام منصة خطابات الضمان ، وتطوير وتحديث نظام الاستعلام الائتماني ، وتهيئة البنية التحتية (البرمجيات) لمشروع الجباية الإلكترونية ، ونظام الدفع الإقليمي والعربي ، ونظام تعزيز منظومة الامن والحماية الالكترونية²¹.
5. توفير البنية التحتية لعمل التكنولوجيا المالية في العراق مع بيئة استثمارية ملائمة واستقرار سياسي وامني ومجتمعي يوفر البيئة لتواجد الاستثمار الأجنبي في العراق فمن خلال طرح عمل التكنولوجيا المالية في المنطقة وجد ان هنا (14%) من الاستثمار الخارجي في قطاع التكنولوجيا المالية من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .
6. تقدم التكنولوجيا افقا جديدة في القطاع المالي والمصرفي ، لكونها تتيح تقديم خدمات ذكية وتقدم الخدمات لكافة القطاعات من خلال الخدمات بشكل اسرع وبصورة ادق واكثر كفاءة ، كما تتميز تلك التقنية بعدم اتباع اللوائح التنظيمية المشددة التي تحكم المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية ، اذ تتمتع مؤسسات التكنولوجيا المالية بآليات رقمية سهلة الاستخدام وقادرة على تلبية احتياجات العملاء والزبائن .
7. تتمثل الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي في تحسين آليات جذب العملاء ومعالجة أسرع للمعاملات المعقدة وتحسين الشمول المالي وخفض تكلفة الخدمات وتقديم التحليلات المالية المتقدمة ونقل المعرفة وتحقيق الشفافية وتحقيق الاستقرار المالي.

انظر في ذلك ¹⁹

- الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي والتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي،البنكالمركز العراقي، 2017 ،ص 10-7.
-البنكالمركز العراقي،التقرير السنويللاستقرار المالي، 2016 ،ص 23-38.

²⁰ . البنك المركزي العراقي ، قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي ، التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية ، 2019 ، ص 12-15 .

²¹ . المصدر نفسه ، ص 12-15 .

8. تحقق التكنولوجيا المالية منافع وفرص وتحديث تحولاً في تقديم الخدمات المصرفية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وبحسب الدراسات بحدود (0.8%) في الاقتصاديات النامية وبالتالي يمكن ان يكون لها دور مرتقب في التنمية الاقتصادية في العراق، إذ ، وتوفر التكنولوجيا المالية فرصة للنظام المصرفي في العراق من خلال ما توفره من أنظمة وبرامج الكترونية متطورة تساعد المصارف في تنمية وتطوير أدائها وتزويد من كفاءتها في الخدمات والتعاملات وما يساعد في ذلك الكل يملك هاتفاً والكل يعتمد عليه في كل شيء وعدد الذين يمتلكون الهواتف عام 2020 (5.4 مليار) شخص حول العالم²²، فيما عدد الخطوط الهاتف النقال في العراق بلغت 33.5 مليون خط وعدد خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة في العراق بلغت 5.7 مليون خط²³.
9. على الرغم من ان البنك المركزي العراقي الزم بالتعامل بالصكوك الالكترونية ضمن نظام المقاصة الالكترونية وترك التعامل بالصكوك الاعتيادية التقليدية وشهد هذا النظام من ارتفاع في حجم معاملاته مقارنة بالأنظمة الأخرى للدفع اذ بلغ حجم التعامل في عام 2017 بحدود (23.5) ترليون الا انه يلاحظ تركزت معظم هذه العمليات في ثلاثة مصارف حكومية اذ بلغ مجموعها (21.8) ترليون دينار مقدارها (82%) من اجمالي حجم التعاملات في الصكوك الالكترونية مما يعني التركيز في أنظمة الدفع والتسوية.

الاستنتاجات

- 1- العالم في تطور مستمر ولا ينتظر من يتخلف عنه ، اذ ان التكنولوجيا المالية أضحت واقعا لا يتجزأ عن حياة الفرد والمؤسسات والشركات والمجتمع ، لاسيما في الحياة المصرفية كونها قدمت جملة من الابتكارات والمنتجات وسارعت الأغلبية الباحثة عن الخدمات المصرفية في الحصول على رغباتها المتعلقة بالمال والاستثمار .
- 2- أسهمت التكنولوجيا المالية من خلال هذه الابتكارات في تلبية حاجات ورغبات الزبائن المتنوعة التي تطورت بتطور " الواقع الاقتصادي والتكنولوجي " ، وهذا الأمر مكن القطاع المصرفي من الدخول في " أسواق مختلفة " ، وذات طابع محلي ودولي .
- 3- لا يزال القطاع المالي والمصرفي العراقي يفتقد الى البنية التحتية والقانونية الضرورية مع الأدوات الفنية التي تمكن هذه القطاعات من الانتفاع من التكنولوجيا المالية بخدماتها الواسعة وذلك يعود الى الكلف العالية التي تتحملها هذه القطاعات لاسيما المصارف منها ، لإنجاح عمل التكنولوجيا المالية والاستفادة من ابتكاراتها ، فضلا عن افتقار هذه المؤسسات الى الكفاءات المتخصصة والماهرة لتنفيذ هذه التقنية ، مع افتقار المجتمع للثقافة التكنولوجية اللازمة للحصول على الخدمات التكنولوجية .
- 4- كل الدراسات الكمية والتحليلية تؤكد ان هناك علاقة ذات تأثير بين إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية من قبل المؤسسات المالية والمصرفية وفرصة تحقيق التنمية المستدامة .
- 5- بالرغم من كل ما تقدمه تقنية التكنولوجيا المالية لا تزال النقود تمثل نحو 85% من المعاملات الاستهلاكية في العالم لذلك ما نحتاجه من التكنولوجيا المالية يختلف عما يحتاجه البلدان المتقدمة لأنها ترتبط بتطور البلدان وبالتالي نريد أن تسهم التكنولوجيا المالية حاليا في تحويل مشهد الخدمات المالية لتقديم خدمات ذات صلة بالعمل المصرفية والى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي بما فيها مدفوعات التجزئة والجملة وعلاقات العملاء وتقديم الائتمان وتعبئة رأس المال فضلا عن توفير البيئة الملائمة للأسواق المالية وإدارة الثروات والتأمين .
- 6- بالرغم من الفوائد العديدة للتكنولوجيا المالية ومدى تسهيلها للعديد من العمليات المعقدة والتعاملات الطويلة والتقليدية لكن هذا لا يعني خلوها من المخاطر مثل التعرض للاحتيال أو التهديد بالاستقرار المالي أو تمويل عمليات الارهاب وعمليات غسل الاموال وتلك المخاطر كفيلة بأن تقلل من الثقة في استخدام تلك التكنولوجيا

²² نسرين عز الدين ، ما حجم اعتماد العرب على الهواتف الذكية ، www.savidy.net.

²³ وزارة الخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ، 2016، ص 50 .

التوصيات

- 1- من اجل جذب العشرات من الشركات الناشئة النامية في هذا المجال يجب على الحكومة توفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة لعمل التكنولوجيا المالية فهي بذلك ستعمل على جعل السوق العراقي بيئة جاذبة لتكون مقراً لهذه الشركات للانتفاع من القوانين الأكثر دعماً في المستقبل .
- 2- العمل على توظيف الابتكارات التي تقدمها التكنولوجيا المالية والاستفادة منها في تلبية الرغبات المتجددة للأفراد وجمهور الزبائن المتعاملين وتمكينهم من الحصول على الخدمات المالية والمصرفية عبر المنصات الالكترونية دون الحاجة الى مراجعة المنافذ التقليدية التي يحتاج الى مراجعتها الى الوقت والجهد والتكلفة المادية ، بالتالي اجراء عمليات التحويل المالي بسهولة تامة .
- 3- الاستفادة من ميزة التكنولوجيا المالية ، من خلال ما وفرته هذه الميزة للانفتاح مع العالم وربط القطاعات المالية والمصرفية مع المؤسسات المالية والعالمية واجراء مختلف التحويلات المالية وفتح الاعتمادات الالكترونية وفقاً للمصالح التي تحققها في تنمية اقتصادية زراعية وصناعية وتطوير قطاع الخدمات من اجل زيادة مساهمة المصارف العراقية في الناتج المحلي الإجمالي .
- 4- العمل على تهيئة المستلزمات الضرورية من موارد بشرية وأجهزة ومعدات لإنجاح فكرة التكنولوجيا المالية واجراء عمليات التطوير للملاكات العاملة في القطاع المصرفي العراقي بما يتلائم والتطور الحاصل في القطاع التكنولوجي .
- 5- العمل على تشريع قوانين بشأن الجرائم الالكترونية والأمن المعلوماتي علماً ان هناك تطور في طبيعة الجرائم الالكترونية وزيادتها في حين استعدادات العراق في مواجهة الخطر الالكتروني بوجه عام تتسم بالضعف في العراق .
- 6- العمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال العمل على إشاعة ثقافة التحول الى التعاملات الالكترونية في تسوية المدفوعات اليومية والفواتير والتحول نحو استعمال البطاقات الإلكترونية ليكون المجتمع مهيئاً للتحول المستقبلي نحو النقد الالكتروني بدل التعامل النقدي فالمستقبل باتجاه الاقتصاد الغير نقدي .
- 7- لايمكن للشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية تقدم الحلول بدون دعم البنك المركزي العراقي اذ قد تلاقي صعوبة في المقبولية من الجمهور لذا على للبنك المركزي العراقي بقدراته المالية وكفاءته على مساعدة رواد الاعمال ان يلعب دوراً كبيراً في التثقيف للتكنولوجيا المالية من اجل تسريع عملية الانتفاع من هذه التكنولوجيا ليكون لها اثر في التنمية الاقتصادية ، .
- 8- تسهيل وتيسير البنى التحتية الاساسية وتعزيز سبل الوصول اليها وضمان وجود بيئة تدعم السياسات وينبغي أن تعمل هذه البنى التحتية على التمكين من جمع البيانات ومعالجتها ونقلها على نحو يتسم بالكفاءة وهي أمور ذات أهمية مركزية في تقدم التكنولوجيا المالية
- 9- يجب ان تكون هناك أساليب جديدة في التفكير في اللوائح التنظيمية والرقابة المالية لتغير مشهد المخاطر الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وبالتالي يتعين على المصارف والجهات التنظيمية أن تتخطى عن عمليات الرقابة التقليدية اذ يشكل الجمع بين الوظائف الرقابية والتكنولوجيا عاملاً رئيسياً لزيادة القدرة على رصد تدفق الأموال غير المشروعة والاحتيال والسرقة.

المصادر

أولاً : المصادر العربية

1. اتحاد المصارف العربية ، إدارة الأبحاث والدراسات ، التكنولوجيا المالية ، التطور الرقمي من اهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي ، التكنولوجيا المالية التطور الرقمي العدد 467 ، 2020.
2. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، التكنولوجيا المالية / اطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى ، آفاق الاقتصاد الإقليمي ، 2019.
3. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي 2016، 2018، 2019

4. البنك المركزي العراقي ، قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي ، التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية ، 2019.
5. تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، توجهات قطاع الخدمات المالية ، 2019.
6. ريهام احمد ممدوح حسين ، ثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، اكااديمية السادات للعلوم الإدارية ، 2020.
7. فتيحة ، جيلوي ، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، مجلد 2 ، عدد 11 ، القاهرة ، 2020.
8. المركز المالي الدولي في دبي ، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، منصة الشركات الناشئة " ماجنيت " ، سوق أبو ظبي العالمي ، 2019 .
9. مصطفى سلام عبد الرضا ، و حيدر محمد كريم ، و سنان عبدالله حرجان ، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية مصطفى سلام عبد الرضا ، و حيدر محمد كريم ، و سنان عبدالله حرجان ، دراسة استطلاعية لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والتجارة العراقي ، المعهد التقني المسيب ، جامعة الفرات الأوسط التقنية ، كلية الامام الكاظم عليه السلام ، للعلوم الإسلامية ، قسم المالية والمصرفية ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، مجلة جامعة جيهان، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، أربيل ، العراق ، 2020
10. نسرين عز الدين ، ما حجم اعتماد العرب على الهواتف الذكية ، www.sayidy.net.
11. وزارة التخطيط العراقية ، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، 2021.
12. وزارة التخطيط العراقية ، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، 2021 .
13. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية ، 2016.
14. وليد عبيدي ، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي ، البنك المركزي العراقي، 2017.

ثانيا : المصادر الأجنبية

- 1-Jonas Vail et al., Financial Technology in the Middle East and North Africa, Trends
- 2-Wahiba Abdul Rahim, Middle East and North Africa financial technology companies, Global Journal of Economics and Business ,, VoI .3,NO .1 .2018.